الأمم المتحدة

A/ES-10/812–S/2019/189

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى من أجل لفت الانتباه بشكل عاجل إلى الحالة المتدهورة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية. وبينما يواصل المسؤولون الإسرائيليون نشر خطاب الكراهية والتحريض ضد شعبنا وقيادتنا في الفترة التي تسبق الانتخابات الإسرائيلية، تكثف الحكومة الإسرائيلية إجراءاتها القمعية غير القانونية بقصد التأكيد على الوحشية التي تتعامل بها مع شعبنا في إطار السباق من أجل الحصول على أصوات الأحزاب اليمينية.

وقد زاد هذا التطرف من انعدام الأمن وأدى إلى فقدان المزيد من الفلسطينيين الأبرياء أرواحهم، بمن فيهم الأطفال. وإن قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي لا تزال تستخدم الذخيرة الحية ضد المتظاهرين المدنيين العزل، قد تسببت في مقتل صبي آخر. ففي ٢٢ شباط/فبراير، بينما كان الفلسطينيون في غزة يتظاهرون خلال الأسبوع الثامن والأربعين من مسيرة العودة الكبرى، أُطلق النار بالذخيرة الحية على يوسف سعيد الداية، البالغ من العمر ١٤ عاماً، مما أدى إلى إصابته في صدره، وهو ما يمثل استعراضا آخر للقوة المفرطة والعشوائية التي تمارسها السلطات العسكرية الإسرائيلية، والتي تسببت أيضا في إصابة ١١٥ شخصا، من بينهم ١٦ طفلا و ١٠ نساء وصحفي ومساعد طبي. وندعو إلى المحاسبة على قتله وقتل المئات من المدنيين الأبرياء الذين سبقوه. فلا يجوز أن يفلت مرتكبو هذه الجرائم الوحشية من العقاب.

علاوة على ذلك، نكرر دعوتنا إلى توفير الحماية الدولية لشعبنا طالما استمر هذا الاحتلال والحصار غير القانونيين اللذين تفرضهما إسرائيل. فقد قُتل أكثر من ٢٥٠ فلسطينيا في غزة وأصيب أكثر من ٢٧ ٠٠٠ مدني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بدء الاحتجاجات في العام الماضي. كما ندعو إلى بذل جهود فورية للمساعدة في التخفيف من حدة هذا الوضع الذي يزداد توترا وخطورة.

080319 060319 19-03535 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فلا يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يستمر في تجاهل الإشارات التي تنذر بالخطر؛ وإن إنقاذ الأرواح البشرية وتجنب استمرار زعزعة الاستقرار وإنقاذ فرص السلام تتطلب تحركا فوريا جماعياً.

وفي هذا الصدد، نوجه الانتباه مرة أخرى إلى ما يترتب على احتجاز إسرائيل لعائدات الضرائب الفلسطينية من أثر مزعزع للاستقرار، بما يمثل إجراء عقابيا غير قانوني يرقى إلى مستوى أعمال القرصنة. وإننا نرفض ادعاءات إسرائيل الساخرة بشأن تلك الأموال، التي تقدم كوسيلة لمساعدة الأسر الأكثر ضعفا في مجتمعنا والتي تشكل شبكة أمان حيوية لها، ونعتبرها محاولة لممارسة الضغوط على حكومتنا وزيادة الحرمان الذي تعاني منه هذه الأسر. علاوة على ذلك، نرفض الوصم الخبيث لأبناء شعبنا بأنهم إرهابيون، بما يشمل الأطفال الذين يعانون من ظروف الاحتجاز القاسية في سجون السلطة القائمة بالاحتلال أو يتعرضون للقتل من جراء وحشية قوات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين.

وكما أكد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، نيكولاي ملادينوف، في مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير، إن ”التدابير الانفرادية واستمرار العنف والضغوط المالية وعدم إحراز تقدم نحو تحقيق السلام تفرض عبئاً ثقيلاً على المجتمع الفلسطيني وتقوض أسس السلام“. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى المطالبة بوقف هذه الاستفزازات والأعمال العدوانية الموجهة ضد شعبنا وقيادتنا، ونحث على بذل الجهود من أجل منع التصعيد وضمان احترام إسرائيل للقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

وبينما نواصل دعوة مجلس الأمن إلى الخروج عن صمته والقيام بما يلزم، ندعو أيضا الأمين العام إلى بذل مساعيه الحميدة، وممثله الشخصي إلى بذل الجهود من أجل الحيلولة دون استمرار زعزعة الاستقرار والترويج لإيجاد الحلول للأزمات السائدة، التي تؤدي إلى تفاقم حالات التوتر وانعدام الثقة وإلى زيادة تدهور ما يُشهد بالفعل على أرض الواقع من وضع اجتماعي اقتصادي حرج.

ونود أيضا التشديد على ما تنطوي عليه الاستفزازات المستمرة من خطر يهدد الأماكن المقدسة والمصلين في القدس الشرقية المحتلة. فخلال الأسبوع الماضي، اتخذت إسرائيل مزيدا من الخطوات لتغيير الوضع التاريخي الراهن للقدس المحتلة، لا سيما فيما يتصل بإغلاق باب الرحمة، المغلق بشكل غير قانوني منذ عام ٢٠٠٣. أما إغلاق أبواب المسجد الأقصى مؤخرا، والإغلاق الطويل الأمد لباب الرحمة، واعتقال رئيس مجلس الأوقاف، الشيخ عبد العظيم سلهب، ونائب مدير الأوقاف، والاعتداءات على المصلين، فلا ينبغي اعتبارها حوادث منعزلة. فإن جميع هذه الأعمال تندرج في إطار سياسة إسرائيل الأوسع التي تهدف إلى تغيير طابع القدس الشرقية المحتلة ووضعها وتكوينها الديمغرافي وتحويلها إلى مدينة يهودية خالصة. ويتعين على المجتمع الدولي، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، أن يوجه رسالة قوية إلى السلطة القائمة بالاحتلال تطالب بوقف جميع هذه السياسات والتدابير غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والامتثال لجميع التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر صراحة مثل هذه الأعمال.

ويجب توجيه الرسالة نفسها التي لا لبس فيها فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وبناء الجدار ومصادرة الأراضي الفلسطينية، التي تستمر دون هوادة في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي وازدراء سافر لمجلس الأمن وقراراته ذات الصلة. وخلال هذا الأسبوع بالذات، تم الإعلان عن الموافقة على خطط للشروع في بناء مئات من الوحدات الاستيطانية غير القانونية الجديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ٤٦٤ وحدة في مستوطنة ”جيلو“ غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة. وإن الوتيرة المتسارعة لهذه الأعمال الاستيطانية السافرة هي جزء لا يتجزأ من الجهود الخبيثة المبذولة تمهيدا

للانتخابات الإسرائيلية، حيث يعمد السياسيون إلى إرضاء الجهات الساعية إلى ضم الأرض الفلسطينية بهدف تحقيق مخطط ”إسرائيل الكبرى“.

ويجب إدانة هذه الانتهاكات بشكل قاطع، ويجب مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال للمطالب العالمية، على النحو الذي حدده مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وفي العديد من القرارات الأخرى، من أجل وقف جميع أنشطة الاستيطان على الفور وبشكل كامل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، دون استثناء. ويجب إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني ويجب أن يبدأ ذلك بوضع حد لاغتصاب الأرض الفلسطينية واستعمارها.

وكما أكد المجلس في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يجب اتخاذ خطوات كبيرة من أجل تثبيت استقرار الوضع وعكس مسار الاتجاهات السلبية المشهودة ميدانيا، والتي بسببها يتآكل حل الدولتين ويترسخ واقع الدولة الواحدة على نحو مطرد. وكما هو معترف به على نطاق واسع، فإن من شأن هذه الأنشطة، إن لم يتم عكس مسارها، أن تقضي على إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، الذي لا يزال يحظى بإجماع دولي والذي يتعين الدفاع عنه ومواصلة السعي بنشاط إلى تحقيقه باتخاذ تدابير محددة، بما في ذلك تدابير لمحاسبة إسرائيل إذا استمرت في انتهاكاتها واحتقارها للمجلس وتقويض أسس السلام.

فمن شأن الاتجاهات السائدة، في حال عدم التصدي لها، أن تؤدي لا محالة إلى زيادة زعزعة الاستقرار وإلى مزيد من العنف وتآكل الإيمان بإمكانية تحقيق سلام عادل. ولا يزال الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية ملتزمين بحل سلمي، لكن إهمال هذا الوضع، الذي يسمح لإسرائيل بمواصلة ارتكاب جرائمها دون عواقب، يفاقم الشعور بعدم الثقة وباليأس ويهز الاقتناع بما يقع على المجتمع الدولي من التزامات وبقدرته على ضمان العدالة وكفالة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في الحرية.

وإننا نحث المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، على إيلاء الاعتبار لهذه التحذيرات، والاستماع إلى نداءات شعبنا وتحمل مسؤولياته في هذا الصدد. ويجب على المجتمع الدولي ألا يقبل بعد الآن الذرائع الواهية للسلطة القائمة بالاحتلال وخداعها واستخفافها الصارخ بالقانون الدولي وأن يتحرك بشكل جماعي لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها وجرائمها ولإنقاذ فرص تحقيق السلام والعدالة في عام ٢٠١٩.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٥٩ رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي إقليم دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩ (A/ES-10/811-S/2019/162)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة